

الحق في الصحة في التشريعات المصرية The right to health in Egyptian legislation

أحمد مصطفى ممدوح مندور

Ahmed Mustafa Mmdouh Mandour

باحث دكتوراه

كلية الحقوق - جامعة المنوفية

جمهورية مصر العربية

تاريخ النشر: 2022/11/20..

تاريخ القبول: 2022/04/16..

تاريخ الاستلام: 2022/02/14..

ملخص:

الحق في الصحة حق شامل، فهو لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة فحسب، بل يشمل أيضاً المقومات الأساسية للصحة منها: الإمداد الكافي بالغذاء الآمن والتغذية والسكن، الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح المناسب، الظروف الصحية للعمل والبيئة، الحصول على التوعية والمعلومات فيما يتصل بالصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية ويتضمن أيضاً الحق في الصحة حرياته في أن يكون في مأمن من معالجه طبياً واستحقاقه في الاستفادة من نظام حماية صحية متكامل يتيح التكافؤ في الفرص للحصول علي أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. وتم التأكيد عليه في معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وفي الدساتير الوطنية في مختلف أنحاء العالم.

لذا كان اختيارنا لهذا الموضوع حيث تهدف الدراسة إلى تبيان حقوق الافراد وذلك من خلال توضيحها في التشريعات الوطنية وأيضاً توضيح المبادرات لتحقيق العدالة الصحية وحق الفرد في الحصول علي الصحة البدنية والصحة العقلية السليمة. كلمات مفتاحية: حق، صحة، تشريعات وطنية، مبادرات مصرية

Abstract:

The right to health is a comprehensive right, as it is not limited to the provision of appropriate health care, but also includes the basic determinants of health, including: adequate supply of safe food, nutrition and housing, access to safe drinking water and adequate sanitation, healthy working conditions and the environment, access to education and information regarding health, including sexual and reproductive health. The right to health also includes his freedom to be safe from medical treatment

and his entitlement to benefit from an integrated health protection system that provides equal opportunities to obtain the highest attainable level of health, It has been affirmed in international and regional human rights treaties, and in national constitutions around the world.

Therefore, we chose this topic as the study aims to clarify the rights of individuals by clarifying them in national legislation as well as international conventions and the right of the individual to obtain physical health and sound mental health.

Keywords: Right, health, national legislation, Egyptian initiatives.

المؤلف المرسل: أحمد مصطفى ممدوح مندور، الإيميل : policeofficer99009@gmail.com

1. مقدمة:

يعد الحق في الصحة ركناً رئيساً من حقوق الإنسان الأساسية تم التأكيد عليه في معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وفي الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم، وترتبط الصحة بالإنسان ارتباطاً وثيقاً، لأنها تمكنه من أن يعيش حياة سليمة وكريمة، وزادت أهميتها في العصر الحديث وتحديداً في إطار المجتمع الدولي .

ويعني الحق في الصحة أن الحكومات يجب أن تهيئ الظروف التي يمكن فيها لكل فرد الحصول على الرعاية الصحية المناسبة والميسورة التكلفة ذات الجودة المناسبة في التوقيت المناسب، وهو حق شامل يتضمن أيضاً المقومات الأساسية للصحة مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة، والإمداد الكافي بالغذاء الآمن والتغذية والسكن، والظروف الصحية للعمل والبيئة، والحصول على التوعية والمعلومات فيما يتصل بالصحة.

بالرغم من ذلك يعاني كل عام نحو 150 مليون شخص في العالم من كوارث مالية ويقع 100 مليون شخص في دائرة الفقر بسبب الإنفاق على الرعاية الصحية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح حق الأفراد في الحصول علي الصحة الجيدة وتوضيح النصوص القانونية و التشريعات القانونية المحلية داخل جمهورية مصر العربية وإلقاء الضوء علي المبادرات المصرية التي كفلت حقوق الأفراد في الحصول علي الرعاية الصحية والسلامة البدنية.

أهداف البحث:

للبحث مجموعة من الأهداف ألا وهي:

- 1- توضيح ماهية الحق في الصحة والعناصر الأساسية للحق في الصحة.
- 2- استبيان الحقوق الصحية للأشخاص من خلال القوانين المصرية
- 3- توضيح المبادرات المصرية لكفالة حقوق مواطنيها للحصول علي صحة جيدة.

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- هل توافرت مرافق وسلع وخدمات الصحة العامة والرعاية الصحية الفعالة بمقايير كافية داخل الدولة المصرية؟
- 2- هل كفلت المبادرات المصرية حقوق الاشخاص في الحصول علي الرعاية الصحية الكاملة؟

منهج البحث:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لكونه أكثر المناهج ملائمة بدراسة الحقوق الاجتماعية العادلة التي تتميز بطبيعة خاصة يصعب إخضاعها للقياس والضغط، لأنها تدور حول الحق الإنساني في الحصول علي الصحة الجيدة وتحقيق العدالة الصحية بين الأشخاص والتي تعد أكثر تعقيداً لتطبيقها، وهذا المنهج يمثل خطوة أولية نحو تحقيق الفهم الدقيق والإحاطة بالأبعاد الواقعية لها.

خطة البحث:

بناءً على الإشكالية التي سبق ذكرها وأهمية البحث والأهداف المرجوة منه تم

تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الحق في الصحة.

المبحث الثاني: الحق في الصحة من خلال القانون والدستور المصري .

المبحث الثالث: المبادرات المصرية لكفالة الحق في الصحة لمواطنيها.

المبحث الأول: ماهية الحق في الصحة:

مفهوم الحق:

يعرف الحق لغة على أنه الوجوب والثبات والعدل والإسلام والقرآن والمال والموت والصدق ونقيض الباطل، وهو مصدر الفعل حقّ، وجمعه حقوق أو حقايق⁽¹⁾، كما أنه اسم من أسماء الله الحسنى والحق موجود ضمن ما يحكمه الدين والشريعة الإسلامية، وهو ما يقره القانون للأشخاص سواء أكان حكم القانون بتكليف مالي أو غير مالي، أو سلطة⁽²⁾.

والحق لغة من حق الأمر أي ثبت وصح وصدق، وحق الخبر أي تيقّن منه وصدّقه، وحق القانون أثبته وأوجبه، ويقال من حقك أن تشارك في المباراة مثلاً أي يسوغ لك ذلك، ويصح ويكون من حقك، وحقّ الطريق بمعنى مشى في وسطه، وحقّ عقدة الحبل أي أحكم شدها، وحقّ غريمه بمعنى ضربه في حقّ كتفه⁽³⁾، ويقال حقيق بكذا أي جدير به، وحقيق على كذا، أي حريص عليه، وحقت حاجة فلان أي اشتدت، وحق صغير الإبل أي بلغ السنة الرابعة من عمره، وحقّ فلانا غلبه في خصومته، وحق عليه العذاب أي وجب وقوعه عليه، وفي الآية الكريمة قوله تعالى: (لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)⁽⁴⁾

مفهوم الصحة:

ويقصد بالصحة من الناحية اللغوية بأنها "ذهاب المرض، وهي خلاف السقم"⁽⁵⁾، ويرد السقم بمعنى المرض، أما المرض فهو فيه السقم ونقيض الصحة" (ابن منظور 1994: 507 و288-289) أما من الناحية الاصطلاحية فهي تعني: "حالة التوازن النسبي لوظائف الجسم الناجمة عن تكييفه مع عوامل البيئة المحيطة، وهو مفهوم فيه دلالة على اتساع

¹ (مزاحم مهدي النجار، 2020، 15)

² (المعجم، 54)

³ (معجم المعاني)

⁴ (المصحف، يس، 7)

⁵ (ابن منظور، 1994، 87)

أبعادها واعتماد تعزيزها والارتقاء بها علي السلامة والكفاءة الجسمية والفعلية، وترتبط بالسياق الثقافي والاجتماعي والعلاقات مع غيرها" (محاسنة د.ت 71) مشار إلية في: (رمضان 2012، 2019) بينما عرفته ديباجية ميثاق منظمة الصحة العالمية: بأنه يمكن للدولة الوصول الي أعلى مستوى من الصحة في حال "اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز" ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الحق وما يرافقه من السلامة البدنية أو الجسمية يعتبر متمم للحق في الحياة، ويتم الأعمال بهذا الحق بعدم إخضاع أي شخص للتعذيب أو إجراء أي تجارب طبية محظورة بموجب النصوص الدستورية الدولية (علوان 1989 ، 389-390).

مفهوم الحق في القانون:

تعريف الحق في القانون يُعرف الحق (بالإنجليزية: Right) قانونياً بالمستحقات الواجبة مثل العدالة، والإجراءات القانونية، والملكية الشخصية، وتكون الحقوق القانونية إما حقوق الحريات، كحرية الحماية من تدخل الآخرين، وحرية التمتع بالحياة الشخصية والممتلكات، بالإضافة إلى الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطنين، كحق الانتخاب، والدخول إلى المحاكم، ورفع القضايا، وهناك أيضاً الحقوق الطبيعية الأساسية التي لم تنكرها الدول المتحضرة بل حافظت عليها، كحق الإنسان في الصحة والتعليم والحماية من الإرهاب، والتعذيب، والحرمان من الحقوق المدنية⁽⁶⁾. يُعدّ وجود حقوق قانونية مُعترف بها بموجب العقوبات القانونية التي تفرضها الدولة أمراً هاماً يُمكن الشخص من ممارسة أموره الحياتية بسهولة، كامتلاكه لممتلكات معينة، أو الخوض في صفقات مع الآخرين، أو الامتناع عن ممارسة بعض السلوكيات، إذ يحتكم الناس فيما بينهم في المحاكم القضائية وفقاً لهذه الحقوق القانونية⁽⁷⁾، ويُشار إلى أنّ هناك اختلافاً بين الحقوق القانونية والحقوق الأخلاقية أو ما تُعرف بالحقوق الطبيعية، إذ تكون الحقوق القانونية محمية بموجب الدستور، ومُعترف بها على خلاف القوانين الطبيعية التي قد لا تعترف بها بعض الدول ولا تحميها بموجب القانون⁽⁸⁾.

⁶ (dictionary.law.com, 2021)

⁷ (Definition of legal right 2021)

⁸ (Legal Rights – Rights,2021)

مفهوم الحق في الصحة:

"العالم في حاجة إلى حارس أمين على صحته، يحرس القيم ويحمي الصحة ويدافع عنها، بما في ذلك الحق في الصحة".⁽⁹⁾، ويعني الحق في الصحة أن الحكومات يجب أن تترى الظروف التي يمكن فيها لكل فرد أن يكون موفور الصحة بقدر الإمكان. وتتراوح هذه الظروف بين ضمان توفير الخدمات الصحية وظروف العمل الصحية والمأمونة والإسكان الملائم والأطعمة المغذية. ولا يعني الحق في الصحة الحق في أن يكون الإنسان موفور الصحة.

وقد تم التأكيد على الحق في الصحة في معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وفي الدساتير الوطنية في جميع أنحاء العالم.

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) في المادة 12 على أن التدابير التي يلزم اتخاذها من أجل أعمال هذا الحق تشمل ما يلي:

- خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نموا صحيا.
- تحسين النظافة البيئية والصناعية.
- الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها.
- تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.
- تُعرّف منظمة الصحة العالمية الحق في الصحة بأنه "حالة من الرفاه الجسدي والنفسي والاجتماعي الكامل، لا تتحقق بمجرد غياب مرض أو عاهة".

ينبغي أن تكفل الدول الحريات والحقوق على حد سواء، وتتضمن الحريات حق الإنسان في التحكم في صحته وجسده، بما في ذلك حرته الجنسية والإنجابية، والحق في أن يكون بمأمن من التدخل مثل التعذيب أو الخضوع للمعالجة الطبية أو التجارب الطبية من غير رضاه. أما الحقوق فتتضمن إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الملائمة⁽¹⁰⁾، فضلا عن قيام الدول باتخاذ التدابير الملائمة المتعلقة بالمقومات الاجتماعية والاقتصادية للصحة مثل الغذاء والمياه والصرف

⁹ (مارغريت تشان، 2017)

¹⁰ (بلقاضي إسحاق، 2017، 66)

الصحي وظروف العمل الآمنة والصحية والإسكان والفقر، يتداخل الحق في الصحة على نحو وثيق مع العديد من حقوق الإنسان الأخرى، من بينها الحق في الغذاء والسكن والعمل والتعليم والحياة وعدم التمييز والخصوصية والوصول إلى المعلومات وحظر التعذيب وغير ذلك .

العناصر الأساسية للحق في الصحة⁽¹¹⁾

التوفر: وذلك من خلال وجود عدد كاف من:

• المرافق الصحية العاملة والخدمات

• الأدوية الأساسية

• مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي

الجودة: وذلك من خلال:

• أن تكون الخدمات المتوافرة مناسبة وذات جودة عالية علميا وطبيا.

• أن يتوافر عاملين صحيين مهرة.

• أن تكون الأدوية معتمدة علميا وغير منتهية الصالحية والمعدات الطبية.

إمكانية الوصول: وذلك من خلال:

• الوصول الآمن لجميع المرافق الصحية والخدمات دون تمييز، بما في ذلك الأشخاص

والفئات الأضعف (مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأطفال)

• إمكانية الوصول إلى المعلومات، الحق في التماس وتلقي ونقل المعلومات الصحية، مع

احترام سرية البيانات

• القدرة على تحمل التكاليف للجميع، وخاصة الفئات الفقيرة من السكان.

القبول: جميع المرافق والسلع والخدمات الصحية يجب:

• أن تحترم الأخلاق الطبية.

• أن تكون مناسبة ثقافيا أي أن تحترم ثقافة الأفراد الأقليات والمجتمعات وحساسية

لمتطلبات الجنسين.

• أن تكون مصممة لاحترام السرية وتحسين الحالة الصحية للأشخاص المعنيين.

¹¹ (أي كاتشي، 2018)

المبحث الثاني: الحق في الصحة من خلال القانون والدستور المصري.

الحق في الصحة هو حق أساسي من حقوق الإنسان، تحميه الاتفاقيات والمواثيق الدولية والدستور المصري، حيث تنص المادة 18 من الدستور المصري لعام 2014 بأن « لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل»⁽¹²⁾، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي من هذا الدليل هو تعميق مفهوم الحق في الصحة لدى العاملين والعاملات في مجال الصحة في مصر، لذلك يتناول الكتيب العناصر الأساسية للحق في الصحة والحقوق الأخرى المرتبطة بذلك الحق، كذلك يصحح الكتيب المفاهيم المغلوطة عن الحق في الصحة، ويوضح التدابير والإجراءات اللازمة لإعمال هذا الحق لفئات المجتمع المختلفة.

المادة 18 من الدستور المصري:

لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفائهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ، أو الخطر على الحياة.

وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي. وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة

¹² (الدستور المصري، المادة 18)

بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والاهالي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون⁽¹³⁾.

المبحث الثالث: المبادرات المصرية لكفالة الحق في الصحة لمواطنيها:

تمهيد:

تعتبر الصحة والرعاية الصحية من الموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للمصريين والقيادات السياسية، وكما هو الحال في كثير من البلدان، تواجه مصر اختيارات صعبة في محاولة تلبية المطالب والتوقعات المتزايدة للسكان.

ولقد حققت مصر خلال الحقبة الماضية تقدماً حقيقياً وملموساً في الخدمات الصحية للسكان والعمل علي حصولهم علي رعايتهم الصحية الكاملة، وبالرغم من هذه المكاسب فلا يزال هناك تباينات عريضة في الحالة الصحية، كذلك بدأت التحديات الصحية الجديدة في الظهور، وسوف تزيد من الحاجة إلى علاج الأمراض وتغيير السلوك. وتستهدف الدولة ممثلة في وزارة الصحة والسكان الحفاظ على صحة المواطنين عن طريق تقديم الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية على المستوى المركزي والمحلي، والوقاية من الأمراض والاكتشاف المبكر لها، وتطوير ورفع خدمات العلاج والتأهيل.

ولتحقيق هذا قامت الدولة المصرية ببعض المبادرات الصحية وتقديم الخدمات الصحية وتطويرها وذلك علي النحو التالي:

أولاً: قانون "التأمين الصحي الاجتماعي الشامل":

التزاماً بما نص عليه الدستور من أحقية كل مواطن في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، أعدت الحكومة المصرية مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل⁽¹⁴⁾، والذي يشكل محوراً هاماً من محاور الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة

13 (الدستور المصري، 18)

14 (القانون المصري، 2)

الصحة بجميع قطاعاتها حتى عام 2030. وأطلق مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل بتكلفة 18.2 مليار جنيه، متضمناً إجراءات تشمل مراجعة أوضاع بنوك الدم على مستوى الجمهورية، ومشروع جمع وتصنيع مشتقات الدم والبلازما. ويسعى القانون لإيجاد حلول للعديد من مشكلات القطاع الصحي في مصر، ويهدف لتحقيق تغطية صحية شاملة لجميع فئات المجتمع، ليندرج تحته فئات من المجتمع كانت محرومة من التواجد تحت مظلته كالعائلة غير المنتظمة أو المؤقتة أو الموسمية، والتي يعمل بها العديد من الأفراد الذين لا يستطيعون تغطية نفقاتهم الصحية، غير أن ظروف عملهم في بعض الأحيان تجعلهم معرضين لأخطار صحية. ويعد تطبيق القانون إلزامياً وتدرجياً علي جميع المواطنين بكافة المحافظات، وتلتزم الدولة برفع جودة وكفاءة المنشآت الصحية التابعة لها تدريجياً حتى تحصل علي الاعتماد قبل البدء في تطبيق النظام، وقد رؤى ضمناً لتحقيق هذا الالتزام الدستوري ضرورة الفصل بين تمويل النظام، وتقديم الخدمة، والرقابة علي جودة تأدية الخدمة، من خلال إنشاء ثلاث هيئات مستقلة تتولى إدارة نظام التأمين الصحي الاجتماعي وهي :

أ- هيئة إدارة وتمويل التأمين الصحي الاجتماعي الشامل.⁽¹⁵⁾

ب- هيئة المستشفيات والرعاية الصحية، وتتولى تقديم الخدمات الأولية والثانوية ممثلة في وحدات الرعاية الصحية الأساسية وعيادات ومراكز طب الأسرة والعيادات الشاملة بالتأمين الصحي الحالي، كما تقدم الخدمات المتقدمة من خلال مستشفيات التأمين الصحي ومستشفيات المؤسسة العلاجية والمراكز المتخصصة ومستشفيات وزارة الصحة وهيئة المستشفيات التعليمية، ويتم ذلك تدريجياً بعد تأهيلها وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد.

¹⁵ (التأمين الصحي، 2021)

ج- هيئة الرقابة علي خدمات الرعاية الصحية⁽¹⁶⁾، وتختص بالرقابة والإشراف علي قطاع الخدمات الطبية والصحية وجميع أعضاء المهن الطبية، كما تعمل علي سلامة واستقرار القطاع الصحي وتنظيمه وتنمية وتحسين جودته، وعلي توازن حقوق المتعاملين فيه، فضلاً عن ضبط وتنظيم تقديم الخدمات الصحية التأمينية وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد.

وتشمل حزمة الإجراءات الإصلاحية للقطاع الصحي للنهوض بالخدمات الصحية، منظومة التأمين الصحي الشامل على مستوى الجمهورية، ومشروع القضاء على قوائم الانتظار بالمستشفيات، والقضاء على "فيروس سي"، والمشروع القومي للمستشفيات النموذجية، وإطلاق البرنامج التحفيزي للمتميزين في مجال الصحة بإجمالي 6.1 مليار جنيه، وخفض النمو السكاني، وتحسين بيئة العمل للأطعم الطبية وتحسين الصورة الذهنية، إلى جانب توفير الاحتياطي الاستراتيجي من الأمصال واللقاحات بتكلفة 2.5 مليار جنيه وتأمين الاحتياطي الخاص بالبان الأطفال شبيهة لبن الأم ب1.2 مليار جنيه.

وتهدف هذه المحاور إلى التحول الجذري العلمي التدريجي نحو إصلاح النظام الصحي بإشراك كافة الفاعلين من القطاع الحكومي والأهلي والخاص بما يحقق رضا المواطن المصري عن مستوى الخدمات الصحية وإحداث تحسن سريع وملحوس لدى المواطن في عدة ملفات صحية على المستوى القومي. كما تهدف إلى التعليم والتدريب الطبي المستمر لكافة مقدمي الرعاية الصحية بما يعزز مكانتهم الإقليمية والدولية، والعمل على تحسين الصورة الذهنية لمقدمي الرعاية الصحية لدى المجتمع بما يتناسب مع جهودهم الوطنية والإنسانية، والعمل على خفض معدلات النمو السكاني بما يسهم في رفع النمو الاقتصادي للدولة.

¹⁶ (الرقابة الصحية، 2020)

وقد نص القانون في مادته الثانية على أن "التأمين الصحي الاجتماعي الشامل نظام إلزامي، يقوم علي التكافل الاجتماعي وتُغطي مظلته جميع المواطنين المشتركين في النظام، وتتحمل الدولة أعبائه عن غير القادرين. وتكون الأسرة هي وحدة التغطية التأمينية الرئيسية داخل النظام". ويدار هذا النظام عبر آلية فصل التمويل عن تقديم الخدمة، ولا يجوز للهيئة تقديم خدمات علاجية أو الاشتراك في تقديمها. ويطبق أحكامه تدريجياً علي المحافظات التي يصدر بشأنها قرارات من رئيس مجلس الوزراء بناء علي عرض وزير الصحة ووزير المالية، وبما يضمن استدامة الملاءمة المالية للنظام.

وفي 14 أكتوبر 2021، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرار⁽¹⁷⁾ بالموافقة على اتفاق قرض بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن مشروع دعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر بمبلغ 400 مليون دولار، والموقع بتاريخ 20 و 21 يناير 2021.

يطبق القانون على 6 مراحل، على مدار 15 عاماً بداية من 2018 حتى 2032 :
المرحلة الأولى من 2018 حتى 2020 في محافظات: بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء، الأقصر، أسوان.⁽¹⁸⁾
المرحلة الثانية من 2021 إلى 2023 في محافظات: سوهاج والمنيا وكفر الشيخ والقليوبية ومطروح.

المرحلة الثالثة من 2024 إلى 2026 في محافظات: الإسكندرية، البحيرة، دمياط، سوهاج، وكفر الشيخ.

المرحلة الرابعة من 2027 إلى 2028 في محافظات: بني سويف، أسيوط، المنيا، الوادي الجديد، والفيوم.

¹⁷ (قرار جمهوري، 2021)

¹⁸ (هالة زايد، 2021)

المرحلة الخامسة من 2029 إلى 2030 في محافظات: الدقهلية، الشرقية، الغربية، والمنوفية.

المرحلة السادسة والأخيرة تطبق عامي 2031 و2032 في محافظات: القاهرة، الجيزة، والقليوبية.

ثانياً: المشروع القومي للقضاء على قوائم الانتظار:

أطلق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في يوليو 2018، مشروع القضاء على قوائم الانتظار لمرضى الجراحات الحرجة والتدخلات المتقدمة ضمن سلسلة الإجراءات الإصلاحية لقطاع الصحة ولتحقيق العدالة الصحية بتكلفة مالية قدرها 607 ملايين جنيه.⁽¹⁹⁾

اعتمد المشروع على 5 محاور لبدء تنفيذه خلال 30 أسبوعاً:

المحور الأول: حجم قوائم الانتظار ويعتمد على تجميع بيانات المرضى من كافة مقدمي الخدمة التابعين للدولة مع تدقيق ومراجعة البيانات وترتيب المرضى بالقوائم طبقاً للتخصص وتاريخ إقرار الإجراء الطبي ويستغرق 4 أسابيع.

المحور الثاني: القدرة التشغيلية ويهتم هذا المحور بتجميع بيانات كافة المستشفيات مع تحديد القدرة التشغيلية القصوى في المستشفيات المشاركة في المشروع، بالإضافة لتحديد حجم وأسباب الفجوة التشغيلية ووضع حلول نهائية ويستغرق هذا المحور 4 أسابيع.

المحور الثالث: البنية المعلوماتية وميكنة المشروع وتتضمن إنشاء موقع إلكتروني لرصد وتسجيل المرضى وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة وتفاعلية تتضمن الأدوية والقدرات التشغيلية والقوى البشرية ومؤشرات الأداء، بالإضافة إلى إنشاء وتشغيل مركز سيطرة

¹⁹ (مبادرة الرئيس، 2020)

وتحكم موحد لتوجيه المرضى لمنافذ تقديم الخدمة ومتابعة مؤشرات الأداء ويستغرق 10 أسابيع.

المحور الرابع: الدعم اللوجستي، ويتضمن تحديد الكميات والأصناف المطلوبة لكافة الإجراءات الطبية مع حساب التكلفة المالية للمستلزمات والأدوية لكل تخصص، بالإضافة إلى رصد مراقبة سلسلة الإمداد للأدوية والمستلزمات لضمان استمرار تقديم الخدمة في كافة منافذها ويستغرق 4 أسابيع.

المحور الخامس: التمويل والاستدامة المالية، ويتضمن تحديد مصادر التمويل المتاحة الحالية مع تنمية مصادر التمويل من خلال جذب التبرعات النقدية وتوجيهها لعلاج المرضى بقوائم الانتظار، بالإضافة إلى جذب مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية في السوق المحلي.

وتنفذ جميع التدخلات الجراحية بالمبادرة بالمجان تماماً، ولا يتحمل المريض أي تكلفة مالية، فالخدمة العلاجية تقدم للمريض على أعلى مستوى علاجي عاجل. ثالثاً: مبادرة الدولة المصرية للقضاء على فيروس "سي" والكشف عن الأمراض غير السارية:

تحت شعار "100 مليون صحة"، فهي مبادرة للقضاء على فيروس "سي" والكشف عن الأمراض غير السارية⁽²⁰⁾، وتستهدف المبادرة الكشف المبكر عن الإصابة بفيروس التهاب الكبد (سي)، إلى جانب التقييم والعلاج من خلال وحدات علاج الفيروسات الكبدية المنتشرة في جميع محافظات الجمهورية، والكشف المبكر عن السكري وارتفاع ضغط الدم والسمنة، وتوجيه المكتشف أصابهم لتلقي العلاج بمختلف مستشفيات الجمهورية، وذلك بهدف التوصل إلى مصر خالية من "فيروس سي" بحلول عام 2020.

²⁰ (مبادرة الرئيس، 2018)

وخفض الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية والتي تمثل حوالى 70% من الوفيات في مصر .

ويتم تنفيذ المبادرة على 3 مراحل، تم اختيار محافظات ممثلة عن جميع الأقاليم في كل مرحلة، بدأت المرحلة الأولى خلال الفترة من أكتوبر وحتى نوفمبر 2018، وتضم 9 محافظات، هي جنوب سيناء ومطروح وبورسعيد والإسكندرية والبحيرة ودمنياط والقليوبية والفيوم وأسيوط، ثم المرحلة الثانية بين ديسمبر 2018 وفبراير 2019، وتضم 11 محافظة، هي شمال سيناء والبحر الأحمر والقاهرة والإسماعيلية والسويس وكفر الشيخ والمنوفية وبنى سويف وسوهاج وأسوان والأقصر، وأخيراً المرحلة الثالثة، ما بين مارس وإبريل 2019، وتضم 7 محافظات، وهى الوادي الجديد والجيزة والغربية والدقهلية والشرقية والمنيا وقنا.⁽²¹⁾

وقد أكد ممثل منظمة الصحة العالمية، أن المبادرة تعتبر نموذجاً يحتذى به عالمياً لتنفيذ منهجية موحدة تعالج مشكلتين أساسيتين على صعيد الصحة العامة في مصر⁽²²⁾، بالرغم من أن معدل انتشار فيروس "سي" في مصر هو الأعلى عالمياً ولكن الجدير بالذكر أن مصر لديها أقوى برنامج قومي للفيروسات الكبدية في العالم، حيث ساهمت مصر بالوصول إلى الهدف العالمي وهو علاج 3 ملايين شخص متعايش مع فيروس "سي" من خلال علاج أكثر من نصفهم في مصر في وقت لا يتعدى الأربع سنوات .

حصاد مبادرة "100 مليون صحة" في عام 2018:

1- الوصول لكل المواطنين المحتمل إصابتهم بفيروس "سي"، وعلاجهم بالمجان تماماً.

²¹ (خريطة المشروعات)

²² (تادروس أدهانوم، 2020)

- 2- يشارك في الحملة القومية، التي تعد الأكبر في التاريخ، 14 وزارة، والرقابة الإدارية، وجهاز التعبئة والإحصاء، واللجنة العليا للانتخابات، ومنظمة الصحة العالمية، وتدفع وزارة التنمية المحلية بـ23 ألف شاب متطوع، كما قامت بتجهيز 1412 مركزاً، و5484 فرداً، يتم من خلالها عملية المسح الشامل، من خلال فترتين، الأولى من التاسعة صباحاً وحتى التاسعة مساءً يومياً، ويرصد البنك الدولي، نحو 262 مليون دولار للمبادرة خلال الـ3 مراحل.
- 3- حققت مصر إنجازاً عالمياً في علاج الفيروس، وقد أشادت به منظمة الصحة العالمية، حيث ساعد تصنيع الدواء في مصر علي خفض تكلفة العلاج للمريض بنسبة 58%، وتم الانتهاء من قوائم الانتظار، وارتفع معدل الشفاء ليصل إلي أربعة أضعاف نسب الشفاء العالمية بعلاج أكثر من مليون ونصف مريض بفيروس "سي".
- 4- عمدت المجالس الطبية إلي توفير علاج المواطنين داخل الجمهورية وخارجها، وذلك حرصاً من الحكومة المصرية على حق غير القادرين في العلاج .
- 5- حرصت وزارة الصحة المصرية علي تحديث وتطوير كل ما يخدم المواطن والقيم من وسائل تشخيصية وأنظمة بيئية ترصد الأمراض بما يتناسب مع أحدث النظم العالمية المتقدمة من خلال أحدث التقنيات للتبادل السريع لبيانات الأمراض والتهديدات الصحية بهدف الاكتشاف المبكر والتدخل في الوقت المناسب عبر شبكة المعلومات الدولية "الانترنت"، فضلاً عن إمكانية معلومات المواليد والوفيات وأسباب الوفاة وتنبيهات التطعيم بالبلاد لاستكمال المنظومة المميكنة بالدولة.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية التي تحمل عنوان "الحق في الصحة" والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية الحق في الصحة، أما المبحث الثاني فتناول "الحق في الصحة من خلال القانون والدستور المصري" والمبحث الثالث تناول "المبادرات المصرية لكفالة الحق في الصحة لمواطنيها"، وقد توصلنا إلي مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالي:

أولاً النتائج:

- 1- التوصل إلى مفهوم الحق في الصحة لغوياً واصطلاحياً وإلقاء الضوء علي الحق في الصحة بناءً علي الدستور المصري.
- 2- حرصت الدولة المصرية، خلال الـ 8 سنوات الماضية، على الاهتمام بالحق في الصحة ومد مظلة الحماية الصحية لتشمل شرائح كبيرة من المصريين، وهي التجربة الرائدة في الشرق الأوسط والعالم وربما أكبر حملة للكشف على الصحة العامة التي يشهدها العالم.
- 3- خرجت التجربة المصرية، حول الحق في الصحة، إلى النور في القضاء على فيروس سي، وذلك من خلال توفير العلاج المحلي بتكلفة زهيدة تحملتها الدولة ونجحت في علاج الملايين من المصابين، وهي التجربة التي أسهمت في إعلان مصر خالية من فيروس سي عام 2018، وهو ما أشادت به منظمة الصحة العالمية.
- 4- إتمام المشروع أطلق الرئيس السيسي مبادرة 100 مليون صحة لتحسين النظام الصحي بوجه عام من خلال برنامج لاكتشاف الأمراض المزمنة مع الكشف عن أمراض «التهاب الكبد الفيروسي سي»، وارتفاع ضغط الدم، والسكري، والسمنة لدى كل المصريين البالغين.
- 5- كما بدأت الدولة في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل والتي تضمنت تحديث المستشفيات والكشف عن الأمراض وتوفير الخدمات الصحية لكل الأسرة ودخل حيز التجربة بعدد من المحافظات.

ثانياً التوصيات:

يجب تتكاتف جميع دول الوطن العربي والعالم للعمل علي كفالة حق المواطن في ابسط حقوقهم الانسانية وأن يتصدر قانون التأمين الصحي الشامل جميع دول العالم وأن تربطه منظومة صحية دولية واحدة ويحفظ حقوقهم قانون واحد يسمي " القانون الصحي الدولي الشامل" فالعراقي يُعالج في مصر والمصري يُعالج في العراق وهكذا ويكون كل ذلك تحت مظلة التأمين الصحي الدولي الشامل.

قائمة المراجع: طريقة (APA)

• المؤلفات:

- النجار، مزاحم، (2020)، نظرية الحق، تكريت، لم يستدل
"الحق"، معجم المعاني.
"تعريف ومعنى الحق في معجم المعاني الجامع"، (2021)
سورة "يس"، آية 7.
ابن منظور، أبو الفضل، (1994)، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
إسحاق، بلقاضي، (2017)، الصحة محق من حقوق الانسان في القانون الدولي،
الجزائر
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، أي كاتشي، (2018)، مشروع تعزيز المبادرات
الإصلاحية بالجهاز الإداري بالدولة.

• المقالات:

- "الهيئة العامة للتأمين الصحي". www.hio.gov.eg. تم الاطلاع عليه بتاريخ 7-
12-2021
-الدكتورة هالة زايد: وزير الصحة المصري: بداية إدخال منظومة "التأمين الصحي
الشامل بمحافظة بور سعيد www.egy-map.com ". تم الاطلاع عليه بتاريخ 8-
12-2021

- مبادرة رئيس الجمهورية للقضاء علي قوائم الانتظار للعمليات الجراحية: الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير بتاريخ السبت 14 نوفمبر 2020 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021-12-8

- أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي، في أكتوبر 2018، مبادرة "100 مليون صحة" للقضاء علي فيروس سي و الكشف عن الأمراض غير السارية

- القوانين الصادرة

- المادة 18 من الدستور المصري الصادر سنة 2014 تم الاطلاع عليه بتاريخ 7-12-2021

- المادة 18 من الدستور المصري: مرجع سابق

- تم إصدار القانون المصري رقم 2 لسنة 2018 الذي نص علي أن التأمين الصحي الاجتماعي الشامل هو قانون إلزامي، يقوم علي التكافل وتغطي مظلته جميع المواطنين المشاركين، وتتحمل الدولة أعباء غير القادرين بناءً علي قرار رئيس الوزراء المصري

- إصدار القرار الجمهوري رقم 190 لسنة 2021 والموقع بتاريخ 20 و21 يناير 2021 لدعم نظام التأمين الصحي الشامل

مواقع الانترنت:

- *Viewed on , 6-12-2021 Legal Terms and Definitions",*

dictionary.law.com

- *Definition of legal right", www.merriam-webster.com Viewed on 6-12-2021*

- *Legal Rights – Rights Kinds", www.toppr.com, Viewed on 6-12-2021*

- *https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/human-*

rights-and-health للمزيد انظر موقع منظمة الصحة العالمية" الدكتور

مارغريت تشان: المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية. ديسمبر 2017

- خريطة مشروعات مصر "Egypt Projects Map" تم الاطلاع بتاريخ 2021-12-8

<https://egy>

[map.com/initiative/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9](https://egyptprojectsmap.com/initiative/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9)

[-100-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-](https://egyptprojectsmap.com/initiative/%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-100-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-)

[-100-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B5%D8%AD%D8%A9](https://egyptprojectsmap.com/initiative/%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-100-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B5%D8%AD%D8%A9)